أنظمة الإنذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين
دراسة حالة الجزائر بالتطبيق على التأمينات العامة للفترة 2013-2015

Early warning systems as a basis for detecting the solvency of insurancecompanies
-Algeria's case study on the application of the generalinsurance for the period (2013-2015)-

عبد القدوس طار[1*]
[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2018/04/20 ؛**تاريخ المراجعة :**2018/05/15 ؛**تاريخ القبول:**2018/05/30

ملخص :

تناولت الدراسة بالتحليل جانبا مهما من جوانب عمل شركات التأمين وهو موضوع الملاءة المالية وأنظمة الإنذار المبكر، تهدف الدراسة إلى محاولة تطبيق أنظمة الإنذار المبكر على بيانات سوق التأمين الجزائري للحكم على الملاءة المالية، وذلك من خلال اقتراح نظام يتضمن مؤشرات كمية تتوافق مع طبيعة نشاط قطاع التأمين الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق أنظمة الانذار المبكر على بيانات سوق التأمين الجزائري يساهم في كشف نقاط الضعف للأوضاع المالية لشركات التأمين لزيادة الفرص أمامها ومعالجة الاختلالات المالية في وقت مبكر، هذا إلى جانب تعزيز أنظمة الرقابة على الشركات في استيعاب الصدمات مما يساهم في ايجاد سوق تأمينية موثوق بها.

الكلمات المفتاح : ملاءة مالية، أنظمة الإنذار المبكر، نسب مالية، شركات تأمين

تصنيف JEL: G33, G28, G22

Abstract :

This studyanalyzed an important aspect of activity of insurancecompanies, whichis the subject of solvency and early warning systems, the studypresented the practical aspects of applyingearly warning systems to the data of the Algerian insurancemarket to estimate the solvency. Wefoundthat the application of early warning systems to the Algerian insurancemarket data contributes to the detection of weaknesses in the financial position of the company. This is in addition to strengtheningcorporate control systems in shock absorption, thuscontributing to the establishment of a reliableinsurancemarket.

Keywords : Solvency, early warning systems, financial ratios, insurancecompany

JEL Classification Codes : G22, G28, G33

*abdelkadous_tar@hotmail.com

I-تمهيد :

إن الوقوف على الثغرات وتسيير الصعوبات التي تواجهها شركات التأمين، وملامسة حالة اللاملاءة، يستدعي إلى ضرورة معرفة أسباب تعرض شركات التأمين لمثل هذا الخطر، فبين عامي 1978 و 1994 وفي نطاق التأمينات العامة شهدت أسواق التأمين العالمية اعسار ما يربو 648 شركة تأمين بسبب دخولها في حالة اللاملاءة، وثمة عدد من هذه الشركات تمت تصفيتها بصورة نهائية، وفي عام 2001 وحده سجل خروج أكثر من 20 شركة تأمين وإعادة التأمين بسبب غياب ملاءتها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، ومن أجل ذلك زاد اهتمام مراقبي التأمين بوضع مقاييس التي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين، بل أوجبت بعض القوانين ضرورة توافر حد معين للملاءة المالية لهذه الشركات بهدف تحديد وقت ودرجة تدخل جهات الإشراف والرقابة، والشكل العام الغالب لقواعد الملاءة المالية يتضمن اشتراط حد أدنى معين لرأس المال مع ضرورة توافر فائض معين، قيود على محفظة الاستثمارات مع عمل فحص دوري كل ثلاث سنوات على الأقل للشركة، وعلى الرغم من اشتراط حد للملاءة المالية والاجراءات السابقة الذكر، إلا أن ذلك لم يستطيع تحديد الشركات التي تتعرض لإعسار مالي بدقة، وقد أدى ذلك إلى التفكير في وضع مقاييس ومؤشرات مالية يمكن على ضوء نتائجها التنبؤ بمدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وهو ما يسمى **بنظام الانذار المبكر« The Early Warning System ».**

وعلى الرغم من أهمية هذا النظام الذي أصبح الشغل الشاغل على مراقبي التأمين في العالم، بل تعدى ذلك إلى شركات التأمين نفسها، إلا أنه وبالرجوع إلى الصناعة التأمينية في الجزائر، فإنها ما تزال تقتصر أنظمة الاشراف والرقابة على أسس مبسطة وتقليدية لمراقبة القوة المالية لشركات التأمين بحيث لا تتوافق مع مستوى المخاطر الحقيقية التي تواجهها، وهذا بطبيعة الحال سيخلف نتائج سلبية على سوق التأمين وقد تمتد هذه الآثار لتلحق ضررا بالاقتصاد الوطني والإساءة لسمعته، وإن كان هذا الأخير لا يتحقق بشكل واضح في أسواق تأمين كبيرة، إلا أن الجزائر وبحكم أسواقها التأمينية المحدودة ذو اقتصادات متواضعة قد لا تكون بهذا البساطة، لاسيما أن أغلب شركات التأمين الجزائرية تمارس ما يعرف بسياسة الإغراقفهي تعمل على تخفيض أسعار التأمين باستمرار دون مراعاة لأية أسس أو مبادئ فنية تتعلق بالنشاط التأميني، والنتيجة التي نراها اليوم أن شركات التأمين الجزائرية دخلت في مرحلة غيبوبة حقيقية، فقد كشفت أرقام رسمية صادرة عن المجلس الوطني للتأمينات أن هناك ما يربوا 5 ملايين ملف ينتظر التصفية منذ عام 2008، في حين يتم خرق قانون التأمينات المعدل لعام 2006 والذي يلزم شركات التأمين بتعويض المؤمنين لهم خلال 60 يوم، هذا إلى جانب إلى أن السوق التأمين الجزائري احتل المرتبة 69 عالميا سنة 2015 بعد تقدمها في سنة 2014 إلى المرتبة 64 بسبب الظروف الاقتصادية الحالية التي تمر بها الجزائر، ومن هنا جاء هذا البحث لوضع نموذج قائم على معايير علمية يأخذ في الحسبان أكبر عدد ممكن من العناصر التي يكون من شأنها إعطاء تفسير وحل بشكل أو بشكل آخر الإشكالية المطروحة.

- **إشكالية الدراسة :** وعلى ضوء هذا الطرح، وبناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

هل تطبيق أنظمة الانذار المبكر على بيانات سوق التأمين الجزائري كفيلة بكبح حالةاللاملاءة التي يمكن أن تواجهها خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؟

- **فرضيات الدراسة :**وللإجابة على هذه الاشكالية افترضنا الإجابتين التاليتين :

- قطاع التأمين بشكله الحالي ما يزال يعتمد على أسس تقليدية دون العمل على اتباع أسلوب التنبؤ بحدوث صعوبات مالية للشركات الناشطة في السوق الجزائري.
- تطبيق أنظمة الإنذار المبكر على بيانات سوق التأمين الجزائري من شأنه يساهم في الكشف المسبق عن الصعوبات المالية التي تواجهها مما يحقق استقرارا أكبر للأداء المالي لها ويعزز القوة المالية والمرونة لصناعة التأمين الجزائرية مما يسهم بدوره حماية حملة الوثائق.

- **أهمية الدراسة :**تبرز أهمية هذا البحث في أنه يتناول بالدراسة والتحليل أحد المواضيع الهامة والتي كثر عليها الحديث في الآونة الأخيرة ألا وهو أنظمة الانذار المبكر للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين، ولعل أول هيئة تطبق هذا النظام للكشف عن حالة اللاملاءة لشركات التأمين

بدأت في أمريكا من الربع الأخير للقرن 19، لتتوالى بعدها العديد من الدول في التحول لمعايير تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين، وفي هذا المجال ما يعطينا فرصة للتعلم من تجارب هذه الدول مما يسمح لنا باقتراح نظام انذار مبكر يتلاءم مع ظروف وبيانات سوق التأمين الجزائري، فنظام الملاءة له دور في تدعيم الصناعة التأمينية وتقوية مراكزها المالية، ومنه حماية مصالح حملة الوثائق وفي نفس الوقت تجنب خطر الافلاس.

- **أهداف البحث :** نسعى من خلال هذا البحث إلى تحليل مختلف جوانب ملاءة شركات التأمين الناشطة في الجزائر، هذا إلى جانب اقتراح مؤشرات كمية مستنبطة من أنظمة عالمية تندرج تحت اسم نظام الإنذار المبكر تتلاءم مع ظروف سوق التأمين الجزائري.

- **منهجية الدراسة :** اعتمدنا في الجانب النظري لهذا البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال الوقوف على مفهوم الملاءة المالية وأهميته لصناعة التأمين، ومحاولة عرض أهم الأنظمة الدولية للكشف عن حالة اللاملاءة التي يمكن أن تتعرض لها شركات التأمين، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فدراسة عملية في اقتراح نظام انذار مبكر للحكم على ملاءة شركات التأمين الناشطة في الجزائر.

1.I- الملاءة المالية، مفهوم ومسؤولية

إن كلمة الملاءة **Solvency** تعني بشكل عام، القدرة أو الكفاءة أو الجدارة في مواجهة الالتزامات بصورة كاملة عند استحقاقه[1]، وطبقا لـ **Oxford English Dictionary** فإن الملاءة المالية تعني وجود المال الكافي (الأصول>المطلوبات) لمواجهة الالتزامات المتوقعة[2]، أما **(Daykin et al, 1984)**فقد أشار أن مصطلح الملاءة يستخدم أحيانا في إطار أوسع للإشارة إلى القوة المالية، الربحية على المدى الطويل والنمو المتوقع[3]، وفي نفس السياق يرى **(Lu Xiong, 2014)** الملاءة المالية من زاويتين، من زاوية نظرية الافلاس **"RuinTheory"** أن شركة التأمين تكون مليئة ما إذا كان أصول الشركة أكبر من التزاماتها، ومن زاوية نظرية السيولة**"LiquidityTheory"** أن شركة التأمين تكون مليئة في حالة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية[4]، وعليه فالجدير بالذكر الاشارة إلى الفرق بين الملاءة المالية من ناحية وبين الايفائية من ناحية أخرى، وهذا ما أكده **(سامي، خالد، 1993)** أن كون احدى الشركات مليئة ماليا لا يعني بالضرورة أنها شركة ميفاء (أي تفي بالتزاماتها في ظل أي ظرف من الظروف)، وبالمقابل فإن اصرار احدى الشركات على تبني الإيفائية كسياسة وقناعة يدفعها تلقائيا إلى محاولة الحفاظ على مستوى ملائم من الملاءة المالية[5].

وقد أشار**(Hans, 1967)** أن كل شركة تأمين غير مليئة راجع في الأساس إلى ثلاث حالات رئيسية، خسائر في الاستثمار، عدم كفاية الأقساط والاحتياطات، خسائر التي قد تنشأ في بعض الأحيان تذبذب عشوائي في عدد المطالبات أو حجمها[6]، ليضيف كل من **Pentikainen and Sawkins**حالتين وهما : عدم كفاءة الادارة وفشل شركات إعادة التأمين[7]، فالعديد من الدراسات توصلت إلى أن شركة تأمين إذا بذلت الجهود الملائمة للحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر، فإنها سوف تتسم بقدر كبير من الملاءة المالية، وتستطيع الوفاء بجميع التزاماتها اتجاه حملة الوثائق في مواعيد استحقاقها، ويمكن تصنيف المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية على حسب **(Ali and brockett, 2008)** إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية [8]:

1 - المخاطر المالية Financial Risk

1 – 1 مخاطر الاكتتاب Underwritingrisk : لتحقيق مساهمة أرباح الاكتتاب في الفائض يجب على ادارة الاكتتاب تجنب الاختيار ضد صالح الشركة، ويحدث الاختيار ضد صالح الشركة عندما تصبح مجموع الوثائق التي تصدرها شركة التأمين لا تمثل عينة عشوائية من المجتمع (عينة متميزة تجاه الأخطار الرديئة في هذا المجتمع)[9]، وعادة يحدث هذا الخطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات مختلفا عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين[10]، والذي ربما ناجم عن سوء التقدير الجيد أو حدوث انحرافات عشوائية في تواتر وحجم الكوارث...الخ.

1 – 2 مخاطر الاستثمار Investmentrisk : ويطلق عليه أحيانا بمخاطر الأصول، وذلك من منطلق أن اهتمام شركات التأمين لم يعد يقتصر فقط على تطوير وترويج منتجاتها التأمينية، بل زاد ذلك إلى السعي نحو تحقيق كفاءة تخصيص الموارد الداخلية والخارجية، كفاءة الأداء،

تعزيز المركز التنافسي ونمو القيمة السوقية[11]، كل ذلك يعتمد إلى حد كبير على مستوى النشاط الاستثماري لشركة التأمين، لذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار المبادئ الرئيسية التي يجب توافرها في كل استثمار ناجح لشركات التأمين، والتي تتمثل في التنويع والسيولة والضمان والجودة والتقييم مع موائمة الأصل والالتزام وربطها بدالة توزيع الأخطار في محفظتها الاجمالية[12].

1 - 3 الربح الاكتتابي والاستثماري ما بين خطر أسعار الفائدة ومعدلات التضخم : في دراسة أجراها **(Roger et al, 2001)** توصل إلى أن هناك علاقة قوية بين سعر الفائدة **Interest rate** ومعدل التضخم[13] **inflation rate**، فمن ناحية الربح الاستثماري وفي فترات التضخم ترتفع معدلات الفائدة وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت (الأسهم الممتازة والسندات)، لاسيما أن هذه الأخير تعد من ضمن الأصول الأساسية في شركات التأمين، فعلى سبيل مثال، وفي أمريكا تحديدا، عام 2014 قامت شركات التأمين بتوجيه استثماراتها نحو السندات بحوالي 67% من اجمالي الاستثمارات[14]، وعليه فانخفاض قيمة الأوراق المالية في فترات التضخم سيؤدي بالشركة تحت ضغط الحاجة لموارد مالية لمواجهة الزيادة في الالتزامات من جهة (ما يؤثر سلبا على ملاءتها)، والخسائر التي تمني بها محفظة الأوراق المالية ستخصم من اجمالي حقوق الملكية لشركة التأمين، مما يؤدي إلى انخفاض في عدد وثائق التأمين التي يمكن للشركة اصدارها من جهة أخرى[15]، أما من ناحية الربح الاكتتابي (الفرق بين الأقساط المحصلة وكل من النفقات والمطالبات المدفوعة)، وحسب دراسة **(Heni, Nadia, 2012)** حول أثر أسعار الفائدة ومعدل التضخم على الربح الاكتتابي لشركات التأمين لغير الحياة في 14 دولة خلال الفترة (1965-2008) قد توصل إلى أن أسعار الفائدة كان لها تأثير ايجابي على الربح الاكتتابي على المدى الطويل، بينما معدلات التضخم فعكس ذلك[16]، فالزيادة في حجم التعويضات عما هو متوقع، قد يكون مرجعه حدوث ارتفاع كبير في معدل التضخم الأمر الذي يصاحبه زيادة في قيمة التعويضات لتتماشى مع اتجاهات الأسعار السائدة حينئذ، وبالتالي حدوث في خسائر الاكتتاب.

1 - 4 مخاطر أسعار صرف العملات Exchange rate risks : وهو الخطر التي تكون فيه الأصول مستثمرة بعملة تختلف عن عملة الالتزامات (ما يؤثر على ملاءتها)، خاصة بحكم أنه أصبح من الصعب التنبؤ بتقلبات أسعار الصرف منذ اعتماد على نظام الصرف المرن، وهذا ما دفع بشركات التأمين التي تتعامل بالعملات الأجنبية تكوين مخصص تقلبات أسعار الصرف تطبيقا لسياسة الحيطة والحذر[17].

1 – 5 مخاطر عمليات إعادة التأمين Reinsurancerisk: في دراسة قامت بها شركة **(A.M Best,1991)** على أمريكا في الفترة (1969-1990) خلصت أن أكثر من 7% من حالات اعسار لشركات التأمين غير الحياة راجع أساسا إلى فشل شركات إعادة التأمين من جهة[18]، وإلى عدم مرونة شركات التأمين في اختيار معيدي التأمين وفق المفاضلة بين هذه المعايير الأربعة الأساسية وتشمل كل من السعر، الحماية، الامكانية المالية على مواجهة الالتزامات وكذا جودة الخدمة (الملائمة) من جهة أخرى، فمثلا قد تختار شركة التأمين معيار الحماية على وجه التحديد، والتي من شأنها يمكن أن يكون السعر مغالى فيه، وعليه فإن هذه المعايير تتداخل في ما بينها[19].

2 - المخاطر غير المالية non-financialrisk

2 – 1 مخاطر الادارة Risk management : إن الادارة الناجحة هي تلك الادارة المؤهلة والقادرة على رسم سياسات العمل وإبعاده على جميع أوجه نشاط الشركة بدءا من أسس اختيار العاملين ووضع برامج تدريبهم ورسم سياسات الاكتتاب والاستثمار والاختيار الرشيد لمعيدي التأمين مع إثبات حضورها في جميع المحافل من خلال التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات من احتيال مالي، التزوير، تزييف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الالكترونية ...الخ التي تنعكس على سمعة الشركة وملاءتها[20].

2 – 2 مخاطر قانونية Legalrisk : ترتكز الأخطار القانونية ضمن العقود القانونية، وفي بعض الأحيان قد تؤثر أحكام المحاكم غير التقليدية في مجريات أمور شركات التأمين، حتى بعد الاتفاق من قبل الطرفين[21]، ومن جانب آخر قد ينتج عن الأنشطة التي تمارسها شركة التأمين، وعن تصرفات وكلائها، ومنتجيها، وموظفيها، مثل الغش في الاجراءات والمستندات القانونية مما يؤدي إلى كارثة حقيقية، كما قد ترفع القضايا

القانونية ضد شركة التأمين نتيجة غياب الثقافة القانونية لبعض حملة الوثائق بالرغم من أداء شركة التأمين للشروط المنصوص عليه في العقد، مما يسيء إلى سمعة الشركة دون وجه حق[22].

2.I- اختبارات الإنذار المبكر للملاءة المالية في شركات التأمين

سنحاول في هذا المحور التطرق إلى أنظمة الانذار المبكر لمراقبة الملاءة المالية والمتمثلة في **(IRIS, FAST)**، إضافة إلى اتجاهات وطرق أخرى في تقييم الملاء المالية لشركات التأمين.

1 - أنظمة الانذار المبكر للملاءة المالية في أمريكا

1 – 1 نظام (IRISInsuranceRegulatory Information System): يعد اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا **(NAIC)** أول هيئة متخصصة تطبق نظام الانذار المبكر، فقد قام الاتحاد **(NAIC)** بتطوير نظام المسمى أنذاك بـــــ "اختبارات الملاءة ST" عام 1971 والذي بدأ تطبيقه اعتبارا من عام 1973، ليصبح بعدها نظام المعلومات المتعلق بالإشراف على التأمين **IRIS** عام 1977[23]، هدفه تسليط الضوء على أولوية فحص الشركات التي تواجه صعوبات مالية لمنع حدوث حالات الاعسار، كما يتكون هذا النظام من عدة مجموعات للنسب المالية المطبقة على التأمينات العامة (11 نسبة مصنفة إلى 4 مجموعات عام 1973)، وتتمثل هذه المجموعات في (اختبارات الوضع العام، اختبارات الربحية، اختبارات السيولة، اختبارات مدى كفاية الاحتياطات)[24]، وتعتبر الشركات التي يوجد بها أربع نسب فأكثر خارج المدى المقرر يتوجب عليها مراجعة وفحص موقفها المالي.

إن من إيجابيات هذا النظام أنه يتضمن بعض النسب الديناميكية التي تتيح بتحليل استقرار وتغير شركات التأمين في فترة من الزمن، بالإضافة إلى أنه يمكن تطبيقه في كل الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية[25]، وبالرغم من هذا النجاح المحتشم إلا أن بعض الدراسات ظهرت لتركز على نقاط الضعف في هذا النظام، وفيما يلي نلخص هذه الانتقادات وهي [26]:

- ✓ وفرة الاختبارات عن الحاجة لكون النظام أحادي المتغير، لذلك ليس غريبا أن نجد تصنيف الشركة ذات ملاءة جيدة والأخرى التي تواجه صعوبات مالية متأثرة بالتغير في متغير واحد فقط.
- ✓ عجز النظام عن ترتيب الشركات بحيث يستطيع التفرقة بين الشركات التي لها أولوية الفحص أم لا، ولا يستطيع أن يرتب الشركات سواء تلك التي لها أولوية الفحص أو التي ليست لها أولوية الفحص.
- ✓ قابلية النظام للاستخدام الخاطئ في الأغراض المعيارية، فالاستخدام النمطي يؤدي إلى نتائج عكسية.
- ✓ الاتجاه إلى كونه نظام ثابت غير مرن وغير محصن ضد الزوال والمعالجة.

1 - 2نظام مسار التحليل المالي للملاءة(Financial AnalysisSolvency Tools) : يعتبر نظام **FAST** بمثابة امتداد لنظام الملاءة المالية السابق **IRIS**، وليس البديل له، حيث بدأ تطبيقه في عام 1995 على شركات التأمين كبيرة الحجم (شركات التأمين على الحياة التي لها أقساط سنوية تفوق 50 مليون دولار/ و30 مليون دولار للتأمينات العامة)[27]، إذ يتكون نظام **FAST** على عدد كبير من النسب المالية (25 نسبة)[28]، وهو عدد يزيد عن عدد نسب نظام **IRIS**، هذا على الرغم من أن عددا من نسب **IRIS** يشملها نظام **FAST** أيضا (حوالي 5 نسب مالية)، ويختلف نظام **FAST** عن **IRIS** في قيمة النقاط التي تعطى لكل نسبة وكذلك يختلف المدى المقبول لكل نسبة في النظامين[29].

ويعتمد نظام **FAST** وكذا نظام التصنيف **(Ranking System)** على خبرة الهيئات الرقابية مع كفاءة التحليل الاحصائي من شأنها تحقيق فحص عال الفعالية للوضع المالي الشامل مع قدرة تحديد الشركات المتعثرة ماليا بسرعة[30]، وقد سمح اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية **NAIC** بنشر نسب **FAST** لكن دون نشر قيمة النقاط المحدد لكل نسبة مما يجعل الشركات لا تستطيع تجهيز الحسابات مقدما بطريقة تمكنها من اجتياز اختبارات الملاءة المالية، حيث يتحدد المجموع التراكمي للنقاط التي تحصل عليها كل شركة ثم يستخدم هذا المجموع في

ترتيب الشركات، فتصنف هذه الأخيرة إلى شركات يجب فحصها أولا **(Level A)**، وأخرى لها أولوية الفحص **(Level B)**، وثالثة لها فحص روتيني فقط **(No Level)**[31].

2 - أنظمة الانذار المبكر لملاءة المالية في كندا

وفي كندا يوجد 8 اختبارات للإنذار المبكر للملاءة المالية هي كالآتي [32]:

- ✓ **معدل الخطر التأمينيInsurancerisk Ratio** : ويقيس قدرة الشركة على امتصاص أو تحمل الصدمات المالية.
- ✓ **التغير في صافي الأقساط المكتتبة** : يقيس استقرار عمليات الشركة.
- ✓ **التغير في الفائض :** يقيس التغير النهائي في الحالة المالية للشركة.
- ✓ **معدل المكاسب EarningsRation :** يقيس قدرة الشركة على تحقيق أرباح.
- ✓ **معدل الفائض المدعم Surplus Relief Ratio :** يقيس مدى الاعتماد على عمليات اعادة التأمين.
- ✓ **معدل الملاءة المالية :** يقيس مدى قدرة الشركة على امتصاص نتائج التشغيل العكسية.
- ✓ **مستوى الاستثمارات في العقارات والقروض** : ويقيس مستوى الاستثمارات في هذه المجالات كنسبة مئوية من رأس المال.
- ✓ **الاستثمارات في الرهون العقاري** : ويقيس تأثير الرهون العقارية على رأس المال والفائض.

يمكن القول أن هذه الاختبارات لا تختلف كثيرا عن نظام الانذار المبكر **IRIS** وإن كان هناك تركيز مباشر على الاستثمارات.

3 - اختبار النسبة الملخصة الاتكليزية(U.K'sSummary Ratio[33])

هذا الاختبار هو عبارة عن نسبة الفائض إلى إجمالي الخسائر المحتملة، أي (إجمالي الخسائر المحتملة = الخسائر المحتملة من الاكتتاب عن العام المقبل + الخسائر المحتملة من سوء تقدير المخصصات الفنية + الخسائر المحتملة من استهلاك الأصول + الخسائر المحتملة من عمليات إعادة التأمين غير المغطاة + الخسائر المحتملة من زيادة المصروفات).

وإن كانت هذه النسبة تتعدى 100% فان شركة التأمين تستطيع ان تتغلب على أي تقلبات وتصنف على أنها مازلتذات ملاءة ماليا **Solevent**، وبالرغم من ذلك فإن الزيادة الواضحة في عدد الشركات التي تتعرض إلى العسر المالي بالمملكة المتحدة تؤكد عدم كفاية حدود الملاءة المالية من الناحية القانونية، باعتباره نظام النسبة الواحدة دون الأخذ بعين الاعتبار بعض النسب المهمة الأخرى والتي أثبتت الدراسات أهميتها في التنبؤ بالفشل المالي حتى في الصناعات الأخرى كالسيولة والربحية.

II– الطريقة والأدوات : للإجابة عن الاشكالية المطروحة سابقا وتبيان مدى مساهمة تطبيق أنظمة الانذار المبكر في الكشف عن حالة اللاملاءة لشركات التأمين خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015، ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم بداية تحليل حالة ملاءة التأمينات العامة وفق القانون الجزائري، بعدها يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المعيارية من شأنها الحكم على ملاءة شركات التأمين.

يبلغ عدد الشركات التي تمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين في الجزائر (23) شركة من ضمنها : (11) شركة تمارس مجال التأمينات العامة، (6) شركات تمارس التأمين على الحياة وفق المرسوم التنفيذي رقم (07-152) الصادر في 22 ماي 2007 والذين ص على من حمهلة خمس سنوات للفصلبين التأمين على الأضرار والتأمين على الحياة،شركتين (2) مختصتين في التأمين على القروض، (3) شركات تعاضدية ، وشركة إعادة تأمين واحدة.

تكونت عينة الدراسة من (5) شركات تمارس مجال التأمينات العامة فقط، شركة اسلامية SALAMA، شركة تنشط في بورصة الجزائر Alliance، شركة عمومية SAA، شركة مساهمة برأس مال وطني CASH، وأخيرا شركة GAM.

وقد اختيرت الشركات التي تنشط في مجال التأمينات العامة دون الشركات الأخرى لأندرجة تعرضها لمخاطر الملاءة أكبر بكثير من باقي الشركات كونها تتعامل مع العقود قصيرة (لا تتجاوز السنة)، كما أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة (2013-2015)، وهي عبارة عن ميزانيات عمومية وتقارير سنوية تم الحصول عليها من طرف الوزارة المالية بغرفة خاصة بالتأمينات.

III– النتائج ومناقشتها :

1.III - الإطار العام لنظام الملاءة لقطاع التأمين في الجزائر

يمثل إصدار الأمر 07/95 في 1995/01/25 تحول جوهري هام أدى إلى تحرير سوق التأمينات، هدفه تشجيع وتطوير سوق التأمين مع التكفل بشكل أفضل بالمؤمنين عليهم والمستفيدين من عقود التأمين وحماية حقوقهم، ومع ذلك ونظرا لعدم بلوغ الأمر إلى الأهداف المنشودة، قامت السلطات العمومية بمراجعة القانون 07/95 وتعويضه بالقانون الجديد 06/04 المؤرخ في 2006/02/20 الذي مثل موجة ثانية من التحرير، هدفه الأساسي تحسين الأمان المالي لشركات التأمين ومراجعة الإطار القانوني لتنظيم المهنة (تعديل مستوى رأس المال برفعه، مستوى هامش الملاءة، تمثيل الالتزامات التنظيمية)، ليضاف بعدها المرسومين التنفيذين رقم 13-114 و 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين والمتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها.

- **تحليل حالة ملاءة التأمينات العامة وفق القانون الجزائري:** وفقا للمادة 02من المرسوم رقم 13-115 ينص على أن يكون حد قدرة شركات التأمين العامة على الوفاء يساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية، ويجب ألا يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة/المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات.

فمن خلال قراءتنا للجدول رقم 01 نلاحظ أن جميع الشركات تحترم الحد الأدنى لهامش الملاءة بالنسبة إلى المخصصات التقنية المقدرة بـــ 15% لجميع سنوات الدراسة، حيث يتراوح عدد مرات الحد الأدنى القانوني من (2) إلى (9)، كما أن كل الشركات تلتزم بالحد الأقصى لهامش الملاءة بالنسبة إلى حجم الأقساط المحدد بـــ 20%، حيث يتراوح عدد مرات الحد الأدنى القانوني من (2) إلى (31)، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل التالي : هل حقا هذه القيم تعكس الوضع الحقيقي لحالة ملاءة شركات التأمين؟ لاسيما أن كل الشركات فاقت الحد القانوني بعدة مرات، فمثلا شركة **CASH** حققت في عام 2013 نسبة هامش الملاءة إلى الأقساط بـــ 628% أي يفوق الحد القانوني بـــ 31 مرة، أيضا شركة **SAA** وفي عام 2015 حقق هامش الملاءة إلى المخصصات التقنية نسبة 110%، فهو يتجاوز الحد القانوني بـــ 6 مرات ونفس الأمر مع باقي الشركات لكل السنوات.

بالرجوع إلى بعض المؤشرات الصادرة عن مجلة **Sigma** السويسرية المتخصصة بسوق التأمين الدولي المعتمدة من طرف الاتحاد الدولي لشركات التأمين في لندن بدراسة مسحية في 87 دولة نجد أن التأمينات العامة في الجزائر حققت في عام 2015نسبة 0.76% فقط في معدل النفاذية (ويعبر عن مدى مساهمة قطاع التأمين المباشر في الناتج المحلي الخام للدولة **(PIB)** محققة بذلك المرتبة 81 عالميا، وهو ضعيف جدا مقارنة بالمستوى الدولي للتأمينات العامة والذي يمثل ما نسبته 2.77%، وهو أدنى كذلك مما هو عليه في الدول المجاورة أين وصل هذا المعدل في مجال التأمينات العامة إلى 1.99% و 1.58% في كل من المغرب وتونس على التوالي، فمعدل النفاذية للتأمينات العامة في الجزائر يعتبر الأضعف في دول المغرب العربي، وبالنظر كذلك إلى معدل الكثافة (وهو متوسط نصيب الفرد من حجم الأقساط المكتتبة) ويمثل إنفاق الفرد على التأمين، قد حقق معدل الكثافة في التأمينات العامة للجزائر في عام 2015بـــ 29.3 دولار فقط مقارنة بالمستوى الدولي للتأمينات العامة والذي يمثل 275.6 دولار، محققة بذلك المرتبة 82[34]، ظف إلى ذلك فقد كشفت أرقام رسمية صادرة عن المجلس الوطني للتأمينات أن هناك ما يربوا 5 ملايين ملف ينتظر التصفية منذ عام 2008، في حين يتم خرق قانون التأمينات المعدل لعام 2006 والذي يلزم شركات التأمين بتعويض المؤمنين لهم خلال 60 يوم، ما يطرح علامة استفهام وتعجب عن حقيقة الحالة المالية لصناعة التأمين في الجزائر، كل هذه المؤشرات والأرقام الرسمية تؤكد إلى عدم كفاية حدود الملاءة المالية من الناحية القانونية باعتبارها نظام ذو النسبتين (هامش الملاءة إلى المخصصات التقنية،

هامش الملاءة إلى الأقساط) دون الأخذ بعين الاعتبار بعض النسب المهمة الأخرى والتي أثبتت الدراسات أهميتها في التنبؤ بالفشل المالي حتى في الصناعات الأخرى كالسيولة والربحية.

III. 2 - عرض وتحليل بعض المؤشرات المالية لشركات التامين الجزائرية

تعتمد أنظمة الإنذار المبكر على مجموعة محددة من النسب المالية المستمدة من القوائم المالية لهذه الشركات، وبالتالي سنقترح بعض النسب المالية الهامة والتي أثبتت أهميتها في قدرتها على تقييم ملاءة شركات التأمين مع ملاحظة أن هذه المؤشرات عبارة عن توليفة من بعض مؤشرات نظام الانذار المبكر **IRIS**، وبعض مؤشرات نظام مراقبة التحليل المالي **FAST**، والذى يعد أحدث النظم في مجال تقييم السلامة المالية لشركات التأمين، هذا بالإضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى التي تناولتها بعض الدراسات الأخرى، فمن خلال قراءتنا للجداول (2) (3) (4) نلاحظ ما يلي :

النسبة (1)–الأصول الثابتة / الأموال الخاصة : تعتمد الشركات على أموالها الخاصة كمورد ثانوي، حيث تمتلك نسبيا المقدرة على تغطية التزاماتها لأموالها الخاصة، من شأنها توليد الثقة لحملة الوثاق في سداد الأخطار الذي قد تلحق بهم إذا ما تعرضت الشركة لأزمات مالية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة يجب أن تقل عن الـــ 1 الصحيح، وتعبر عن مدى تغطية هذه الشركات لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ومن خلال الجداول أعلاه نلاحظ أن شركتي **SAA** و **GAM** لم تحترم هذه النسبة في فترة الدراسة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة غير كافية لتمويل جميع أصولها الثابتة، حيث وصلت بالنسبة للشركة الأولى إلى 189.27%في نهاية مدة الدراسة، ووصلت في الشركة الثانية إلى 308.40% في نهاية السنة، وفيما يتعلق شركة ALLIANCE فقد احترمت النسبة المعمول بها، حيث تميزت بالثبات النسبي خلال فترة الدراسة وقد مولت أموالها الخاصة أصولها الثابتة مع تحقيق فائض يسمح لها بتمويل أصولها المتداولة (تمويل الدورة التشغيلية)، وبخصوص شركتي **CASH** و **SALAMA**فقد حققت في سنة 2013 نسبة 76.18% و 93.80%على التوالي، لتتخلف شركة **SALAMA** عن شركة **CASH** بنسبة 121.84% مقابل 90.49% في 2014، أما في سنة 2015 فكلا الشركتين لم تحترم النسبة المعمول بها، وعلى ضوء ما سبق يمكن التعبير على أن شركة التأمين قد تجد نفسها في وضعية مالية صعبة تجاه دائنيها، بحيث نجد أن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون قصيرة الأجل تختلف في المدة والقيمة، فمن الممكن أن تكون فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل أقل من فترة تحقيق عناصر الأصول المتداولة، وفي حالة كهذه ، فإن المؤسسة تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل أن تتحصل على حقوقها لدى الغير، لذلك وحتى تتفادى الشركة هذه الوضعية، فإنه يستوجب عليها تحقيق فائض أو هامش من الأموال الخاصة، ويتحقق هذا الهامش من خلال تحقيق زيادة في الأموال الخاصة عن قيمة الأصول الثابتة (يعرف بقاعدة تأمين الاحتياط)[35].

النسبة (2) – التعويضات / المخصصات التقنية : كما هو معلوم أن شركات التأمين خلال ممارستها لأنشطتها التأمينية تواجه الكثير من المخاطر الناجمة عن الالتزامات التعاقدية لتعويض المؤمنين عليهم بما يتطلب ضرورة قيام هذه الشركات بتكوين المخصصات التقنية لمواجهة تلك المخاطر، وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب من الـــ 1 الصحيح[36]، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن شركتي **ALLIANCE** و **SALAMA** قيمهما تقتربان من الـــ 1 الصحيح، فهي محصورة بين (60% و 85%)، وهي نسبة جيدة مقارنة بشركتي **SAA** و **GAM** الذي حققا الـــ 50% خلال فترة الدراسة، بينما شركة **CACH** فقد بقيت محصورة بين (15% و 20%) خلال فترة الدراسة، وهذا راجع أنها تتأثر مباشرة بعمليات إعادة التأمين لاسيما أنها تعتمد عليها بنسبة تفوق الـــ 80%،وهذا ما يؤدي بالشركة أقل تحسبا للمخصصات التقنية التي تقوم بتكوينها.

النسب (3) (4) (5)– معدل الاحتفاظ : إن قياس هذه النسبة له أهمية كبيرة، ويتم حسابها ما يلي : **الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط**، والمدى المقبول لهذه النسبة هو أكبر من 50%، ويعبر هذا المعدل عن مدى اعتماد شركة التأمين على معيدي التأمين، وكلما تدنت هذه النسبة كلما وجدت الشركة نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين، وبالتالي قد يقلل الثقة في السوق، ونلاحظ في الجداول أعلاه أن كل الشركات تحترم النسبة المعمول بها ما عدا شركة **CASH** التي تشهد انخفاض كبير في هذا المعدل، بحيث قدر صافي أقساطها 18.91% فقط

من إجمالي أقساطها، فانخفاض في معدلات الاحتفاظ يتبعه انخفاض في الطاقة الاستيعابية للسوق في مجمله، وارتفاعه دلالة تأمينية هامة، نذكر منها [37]:

- ✓ انتقاء شركة التأمين للعمليات التأمينية التي تقبلها رغم الظروف المنافسة الحادّة.
- ✓ توفر الملاءة المالية للشّركة لكي تمكّنها من سداد نصيبها من التعويضات عن العمليات التأمينية التي تقبلها.
- ✓ وجود إدارة تأمينية واعية قادرة على اتخاذ القرار المناسب في عملية إعادة التأمين.

أما نسبتي (4) و (5) أي صافي الأقساط إلى الفائض وإجمالي الأقساط إلى الفائض، والفائض (أي حقوق المساهمين) يعتبر الوسادة التي تمتص الخسائر غير العادية، وتعبر نسبة الأقساط إلى الفائض عن مدى سلامة هذه الوسادة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كل ما دل ذلك على تحمل الشركة لأخطار كبيرة[38]، وقد حدد المدى المقبول للنسبتين بأن لا تتجاوز 300% و 900% على التوالي، وعند قراءتنا للجداول نجد أن جميع الشركات لم تصل إلى هذا الحد سواء للنسبة (4) أو (5)، فأكبر نسبة توجد عند شركة **SALAMA** بـــ 197% في سنة 2015 بالنسبة لصافي الأقساط إلى الفائض، و235% لشركة **ALLIANCE** عام 2015 بالنسبة لإجمالي الأقساط إلى الفائض، هذا وإن دل على أن الشركات الجزائرية لم تصل إلى مرحلة الخطر والذي يمكن تفسيره إلى أن الشركات الجزائرية ما تزال تعمل بطاقة استيعابية محدودة مقارنة لشركات التأمين في الدول المتقدمة، ولذلك يجب أن يكون هناك حدا أدنى لهذه النسبة تتماشى مع السوق التأميني الجزائري.

النسبة (6) – التعويضات المدفوعة / إجمالي التعويضات : ويجب أن تفوق هذه النسبة 60%، ومما يجب الإشارة إليه أن إجمالي التعويضات يشمل (التعويضات المدفوعة، التعويضات قيد التسوية، والتعويضات التي تم تسويتها و لم تسدد بعد)، وعند قراءتنا للجداول نلاحظ أن شركتي **ALLIANCE** و **SALAMA** قادرة على استمرار وفائها بالتزامات حملة الوثائق، وهذا يعكس الوضع المستقر لهذين الشركتين، بحيث فاقت التعويضات المدفوعة الـــ 60% من إجمالي التعويضات، في حينباقي الشركات لا تحترم النسبة المعمول بها، وبالأخص شركة **CASH** والتي سددت ما يقارب 8% فقط من إجمالي التعويضات سنة 2015، وهذا ما يؤكد فرضية النسبة الرابعة، فانخفاض في معدل الاحتفاظ دليل على نقص في ملاءة الشركة وبالتالي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

النسبة (7) – الأصول السائلة / الخصوم المتداولة : وتمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف الشركة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وحدودها بين 20% كحد أدنى و 30% كحد أقصى، وعليه على شركة التأمين الالتزام بالنسب المعيارية المحددة لضمان تسديد التزاماتها قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي على الشركة عدم الاحتفاظ بفائض كبير من الأصول السائلة (الأموال الراكدة) لأن عملية الاكتناز يشكل خطر على الشركة، والفرص الضائعة في الاستغلال الأمثل للأصول السائلة يعد أمر غير جيد للشركة[39]، ومن خلال الجداول أعلاه نلاحظ أن هناك قسمين، قسم لشركات لا تتوافر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل وهما شركتي **SAA** و **GAM**، بحيث في أغلب سنوات الدراسة حققت معدلات منخفضة عن النسب المعيارية أي أقل من 20%، أما القسم الثاني وهي الشركات التي تجاوزت النسبة المعيارية أي فاقت الـــ 30% في أغلب سنوات الدراسة، وهم **ALLIANCE** و **SALAMA** و **CASH**، وعليه يجب على شركات التأمين أن تسعى من وراء سياسة إدارة الموارد النقدية إلى التوفيق بين إلزامية عدم الانحراف في حالة العجز النقدي ما ينتج عنه حالة التصفية والزوال، وبين إلزامية عدم احتفاظها بفائض كبير في الأصول السائلة عن الحاجة المطلوبة، ما يعني تعطيل النقدية بدلا من استثمارها وتحقيق عوائد في صالحها[40].

النسبة (8) - نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون : وتفيد هذه النسبة عن مدى اعتماد شركات التأمين في تمويل استثماراتها على الديون، لذلك نجد أن هذه المؤشرات دلالة على الأجل الطويل، وبالتالي قد تعجز الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، كما تعتبر كمقياس جيد للمخاطرة المالية، لكن يكمن عيبها خاصة في إفراط الشركة على الاعتماد على أموال الغير ما ينتج عنه وقوع الشركة أمام ملاءة غير حقيقية لها، كما أن القيمة السوقية لموجودات الشركة غير كافية للوفاء بالتزاماتها أثناء التصفية[41]، وهذا ما نجده في شركتي

GAM و **CASH** لكل سنوات الدراسة، فقد حققت نسبة 25% و 35% على التوالي سنة 2015 مقارنة بباقي الشركات والتي فاقت الـــ 50% (عادة يفضل المحللون الماليون أن لا تنخفض هذه النسبة عن الـــ 50%).

النسبة (9) – نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة : وتبين هذه النسبة مدى تغطية الشركة أصولها المتداولة بكل مكوناتها لالتزاماتها قصيرة الأجل، ويعطي أهل الخبرة قيمة معيارية لهذه النسبة وينبغي أن لا تنخفض عن الـــ 1 الصحيح، ومن الجداول أعلاه نجد أن شركتي **SAA** و **GAM** قيمها منخفضة جدا عن الـــ 1 الصحيح، لتصل إلى 50% كحد أقصى، وهذا يشير إلى أنهما في وضعية حرجة نسبيا مما يتوجب الزيادة في قيمة الأصول المتداولة أو تخفيض من الديون القصيرة الأجل، والمرجح أنه ناتج عن الزيادة في الديون القصيرة الأجل الناجم عن ارتفاع المخصصات التقنية، أما شركتي **SALAMA** و **CASH** فقد تجاوزا عن الـــ 1 الصحيح خلال عامي 2013 و 2014 لتتناقص عن النسبة النموذجية عام 2015 إلى 85% و 83% على التوالي، أما شركة **ALLIANCE** والتي غالبا ما تصنف من أفضل الشركات مقارنة بمنافسيها، فقد احترمت النسبة النموذجية في كل سنوات الدراسة.

النسبة (10) - التغير في صافي الأقساط المكتتبة : والمدى المقبول لهذه النسبة هو من (-33% و 33%)، وبالرجوع إلى الجداول أعلاه يمكن القول أن كل الشركات تعمل في حدود ذلك، ما عدا شركة **CASH** وتحديدا سنة 2013 حققت 51% وهي نسبة تفوق الحد الأقصى أي 33%، ويمكن الرجوع إلى هذه الزيادة الكبيرة رغبة الشركة في الحصول على نقدية سائلة ضرورية لدفع التعويضات المحققة، كما يلاحظ أيضا أن هناك بطئ في نمو نشاط شركات التأمين من حيث الأقساط، مما يدل على أنها لا تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية في السوق.

النسبة (11) - المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / الأصول : وتعبر عن مدى كفاءة شركات التأمين في استغلال أصولها لتوليد الأرباح، ويجب أن تفوق هذه النسبة 2%، ووفقا لمعطيات الجداول الثلاثة نلاحظ أن شركتي **SAA** و **ALLIANCE** يقومان بالاستغلال الأمثل للأموال المستثمرة في الأصول خلال فترة الدراسة، أما باقي الشركات فهي على العموم تلتزم أيضا بالنسبة النموذجية في أغلب سنوات الدراسة، فـــ CASH مثلا نجد أنها حققت 1.40%سنة 2013، وهو انخفاض بسيط مقارنة بالنسبة النموذجية ويمكن أن يهمل، كذلك نفس الأمر مع شركتي **SALAMA** و **GAM** حيث حققتا سنة 2015 بـــ 1.66% و 1.87%.

النسبة (12) - معدل الخسارة المركبة = (التعويضات التحميلية / الأقساط المكتتبة) + (المصروفات الإدارية والعمومية / صافي الأقساط المكتتبة) : وتقيس هذه النسبة تكلفة الانتاج الاجمالية بالنسبة للشركة، فالمفروض أن الأقساط المحصلة تكون كافية لأداء كل التعويضات والمصروفات الإدارية والعمومية وتترك فائض للتوزيع على حملة الأسهم، وزيادة النسبة عن الـــ 100% تشير إلى مخاطر الاكتتاب، وبالرجوع إلى الجداول أعلاه نلاحظ أن جميع الشركات (فيما عدا شركة **CASH**) تقع ضمن الحدود المقبولة، حيث أن مجموع معدل الخسارة ومعدل المصروفات الإدارية والعمومية أقل من الـــ 1 الصحيح، وهذا يدل على أن هذه الشركات تتبع الأسس الفنية السليمة للتأمين، بينما **CASH** وبحكم أن صافي أقساطها جد منخفض قد جعلها تتحمل تكاليف عالية عند ممارسة نشاطهاوبذلك يحدث هناك خسائر الاكتتاب.

النسبة (13) - المصروفات العمومية والادارية / إجمالي الأقساط : حيث يبدوا هذا المعدل عاديا حيث يتراوح بين (9% و 37%)، وكل ما زادت النسبة كلما أثر ذلك على القدرة التنافسية لشركة.

النسبة (14) - المخصصات التقنية / الأصول المتداولة : وتهدف هذه النسبة إلى التأكد من توافر سيولة كافية بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول أقل من 100%، ويتضح من خلال الجداول أن شركتي **SAA** و **GAM** لم تجتازا هذا الاختبار في كل سنوات الدراسة، في حين باقي الشركات اجتازت هذا الاختبار لكل السنوات مما يعني أنها تتوافر لديها السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات.

وعلى ضوء ما سبق ومن خلال الجدول رقم (5) والذي يعبر عن تمثيل الشركات حسب عدد النسب التي وقعت داخل وخارج المدى المقرر خلال سنوات الدراسة (2013-2015)، فقد اتضح أن وضع ملاءة كل من شركة **ALLIANCE** و **SALAMA** يتسم

بالاستقرار نسبيا نظرا لوقوع أكبر عدد من النسب المالية المدروسة داخل المدى المقرر خلال سنوات الدراسة، على عكس باقي الشركات **SAA** و **GAM** و **CASH** والذي يستدعي إلى إعادة النظر لحالتها المالية بحكم وقوعها خارج المدى المقرر للعديد من النسب المالية في فترة الدراسة.

IV. الخلاصة :

تشمل الخاتمة على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من البحث والتوصيات التي يراها الباحث بهذا الخصوص، وتتمثل هذه النتائج فيما يلي :

1. قطاع التأمين الجزائري بوجهه الحالي ما يزال يعتمد على أسس تقليدية في تقييم وقياس الملاءة المالية لشركات التأمين.
2. عدم كفاية حدود الملاءة المالية من الناحية القانونية، فبالرغم من كون شركات التأمين الجزائرية ملتزمة بما يحدد لها من معايير الملاءة، إلا أنه وفق المجلة السويسرية **SIGMA** تشير إلى أن الوضع المالي لصناعة التأمين الجزائري ضعيف ويحتل مركزا متأخرا على المستوى العالمي.
3. تطبيق أنظمة الانذار المبكر على بيانات سوق التأمين الجزائري يساهم في كشف نقاط الضعف للأوضاع المالية لشركات التأمين لزيادة الفرص أمامها لمعالجة الاختلالات المالية في وقت مبكر، وتعزيز أنظمة الرقابة على الشركات لزيادة فرص استيعاب الصدمات مما يساهم في ايجاد سوق تأمينية موثوق بها.
4. إعادة النظر في كل من شركة **SAA** و **GAM** و **CASH** لحالتها المالية بحكم وقوعها خارج المدى المقرر للعديد من النسب المالية في فترة الدراسة.
5. اتضح من الدراسة أن وضع ملاءة شركة التأمين**ALLIANCE**(شركة مدرجة في بورصة الجزائر) و **SALAMA**(شركة اسلامية) يتسم بالاستقرار نسبيا نظرا لوقوع أكبر عدد من النسب المالية المدروسة داخل المدى المقرر خلال سنوات الدراسة.

وتوصي الورقة بالتوصيات التالية :

1. على هيئات الإشراف تبني نظام إنذار مبكر بما يتماشى مع شروط السوق التأميني الجزائري ويتحدد ذلك من خلال اختيار النسب المالية حسب الأهمية والمؤثرة على الملاءة المالية لشركات التامين، مع الأخذ بعين الاعتبار القيم المعيارية.
2. ضرورة قيام الهيئات الرقابية بإجراء تقييم دوري مع تحديد عتبات التدخل لمدى الالتزام بالتنظيمات المعمول بها في مجال الملاءة وتطبيقها بصورة فعالة وفقا لإرشادات مستمدة من واقع التقييم الفعلي.
3. الاعتماد على النظام المقترح لتقدير ملاءة شركات التأمين الجزائري والسعي لتطويره وزيادة عدد مؤشراته، وأن لا يكتفي تطبيقها على الشركة ككل، وإنما على كل فرع تأميني تمارسه الشركة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم 01 : مستوى هامش الملاءة المالية لشركات التأمين العامة (مليون دج)

الشركة	2013			2014			2015		
	هامش الملاءة المالية	بالنسبة للمخصصات التقنية%	بالنسبة للأقساط %	هامش الملاءة المالية	بالنسبة للمخصصات التقنية %	بالنسبة للأقساط %	هامش الملاءة المالية	بالنسبة للمخصصات التقنية %	بالنسبة للأقساط %
SAA	29.336	104%	123%	29.309	102%	110%	31.162	110%	114%
CAAR	18.578	105%	186%	19.532	83%	121%	20.112	92%	121%
CAAT	18.853	109%	179%	19.573	109%	97%	21.010	115%	99%
CASH	9.924	64%	628%	10.213	59%	85%	10.769	60%	108%
TRUST	2.262	84%	166%	2.706	92%	104%	2.727	102%	127%
2A	2.489	121%	97%	2.518	121%	64%	2.547	129%	71%

55%	**85%**	**4.973**	**55%**	**92%**	**4.866**	**73%**	**103%**	**4.790**	**CIAR**
44%	**45%**	**1.402**	**32%**	**36%**	**1.133**	**103%**	**97%**	**3.031**	**GAM**
56%	**72%**	**2.646**	**57%**	**92%**	**2.538**	**63%**	**91%**	**2.298**	**SALAMA**
62%	**134%**	**2.750**	**59%**	**105%**	**2.596**	**70%**	**103%**	**2.489**	**ALLIANCE**

المصدر : معلومات مجمعة من التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع

جدول رقم 02 : بعض النسب والمؤشرات المالية الهامة لبعض شركات التأمين الجزائرية 2013

cash	Salama	Alliance	GAM	SAA	النسب المالية
76,18%	93,80%	95,32%	405,79%	208,26%	الأصول الثابتة / الأموال الخاصة
15,38%	76,96%	85,74%	52,13%	51,41%	التعويضات / المخصصات التقنية
16,13%	90,92%	87,44%	89,19%	92,53%	معدل الاحتفاظ = صافي الأقساط / إجمالي الأقساط
16,61%	179,77%	180,60%	106,75%	91,41%	صافي الأقساط المكتتبة / الفائض
102,99%	197,93%	206,54%	119,68%	98,79%	اجمالي الأقساط / الفائض
38,84%	70,96%	61,54%	31,37%	43,10%	التعويضات المدفوعة / إجمالي التعويضات
37,20%	53,36%	43,19%	17,16%	8,80%	الأصول السائلة / الخصوم المتداولة
38,89%	40,68%	56,60%	18,68%	70,20%	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون
111,92%	110,11%	122,29%	46,34%	27,33%	نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
51,11%	25,19%	2,72%	-3,66%	3,92%	التغير في صافي الأقساط المكتتبة
1,40%	3,42%	5,17%	2,59%	4,59%	المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / الأصول
81,27%	79,08%	82,63%	86,58%	89,21%	معدل الخسارة المركبة
9,16%	27,94%	32,81%	33,24%	29,69%	المصروفات العمومية والادارية / إجمالي الأقساط
55,42%	57,56%	53,60%	156,95%	285,40%	المخصصات التقنية / الأصول المتداولة

المصدر : بالاعتماد على احصائيات الوزارة المالية والميزانيات العامة لكل شركة

جدول رقم 03 : بعض النسب والمؤشرات المالية الهامة لبعض شركات التأمين الجزائرية 2014

cash	Salama	Alliance	GAM	SAA	النسب المالية
90,49%	121,84%	100,68%	349,53%	199,67%	الأصول الثابتة / الأموال الخاصة
22,91%	80,81%	79,17%	57,68%	55,24%	التعويضات / المخصصات التقنية
14,62%	88,44%	88,38%	91,33%	91,08%	معدل الاحتفاظ = صافي الأقساط / إجمالي الأقساط
18,15%	194,49%	191,54%	116,00%	86,71%	صافي الأقساط المكتتبة / الفائض
124,11%	219,91%	216,72%	127,02%	95,20%	اجمالي الأقساط / الفائض
7,41%	60,41%	64,50%	45,09%	45,04%	التعويضات المدفوعة / إجمالي التعويضات
32,72%	40,19%	39,96%	17,85%	6,37%	الأصول السائلة / الخصوم المتداولة
35,55%	80,04%	59,23%	23,97%	76,23%	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون
105,65%	104,48%	116,38%	43,34%	27,63%	نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
12,09%	8,79%	6,68%	8,67%	1,21%	التغير في صافي الأقساط المكتتبة

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / الأصول	4,56%	4,33%	4,83%	4,07%	2,07%
معدل الخسارة المركبة	92,96%	90,01%	77,31%	87,23%	109,58%
المصروفات العمومية والادارية / إجمالي الأقساط	29,78%	35,03%	32,58%	33,27%	11,21%
المخصصات التقنية / الأصول المتداولة	295,87%	170,40%	55,61%	70,07%	56,48%

المصدر : بالاعتماد على احصائيات الوزارة المالية والميزانيات العامة لكل شركة

جدول رقم 04 : بعض النسب والمؤشرات المالية الهامة لبعض شركات التأمين الجزائرية 2015

النسب المالية	SAA	GAM	Alliance	salama	cash
الأصول الثابتة / الأموال الخاصة	189,27%	308,40%	97,07%	152,41%	151,91%
التعويضات / المخصصات التقنية	59,18%	52,28%	88,75%	61,22%	20,03%
معدل الاحتفاظ = صافي الأقساط / إجمالي الأقساط	89,07%	91,27%	80,19%	86,07%	18,91%
صافي الأقساط المكتتبة / الفائض	82,25%	105,92%	188,82%	197,05%	18,54%
اجمالي الأقساط / الفائض	92,35%	116,06%	235,47%	228,93%	98,02%
التعويضات المدفوعة / إجمالي التعويضات	45,47%	44,27%	68,21%	56,85%	8,06%
الأصول السائلة / الخصوم المتداولة	8,05%	25,10%	43,73%	27,28%	15,65%
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون	74,21%	25,44%	66,73%	73,72%	35,74%
نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	38,67%	51,23%	118,64%	85,72%	83,48%
التغير في صافي الأقساط المكتتبة	0,46%	-8,68%	0,09%	2,02%	7,11%
المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / الأصول	4,42%	1,87%	5,04%	1,66%	2,21%
معدل الخسارة المركبة	96,12%	91,46%	75,89%	81,30%	124,63%
المصروفات العمومية والادارية / إجمالي الأقساط	30,55%	37,49%	33,15%	28,76%	16,76%
المخصصات التقنية / الأصول المتداولة	189,06%	138,17%	48,88%	86,05%	73,73%

المصدر : بالاعتماد على احصائيات الوزارة المالية والميزانيات العامة لكل شركة

جدول رقم 05 : تمثيل شركات التأمين الجزائرية حسب عدد النسب المالية داخل وخارج المدى المقرر (2013-2015)

	(2015-2013) 14 نسبة مالية * 3 سنوات = 42	
	عدد النسب داخل المدى المقرر	عدد النسب خارج المدى المقرر
SAA	24	18
GAM	21	21
ALLIANCE	38	4
SALAMA	34	8
CASH	21	21

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (3) (4) (5)

الإحالات والمراجع :

[1] عبد اللطيف عبود (2004)، **الملاءة المالية شرط الوجود وشرط الاستمرار**، مجلة التأمين والتنمية، العدد 26، سوريا، نوفمبر، ص 04.

[2]LodewijkEikenhout (2015), **Risk Management and Performance in InsuranceCompanies**, Master Thesis, University of Twente, p 11.

[3] C. D. Daykin, E.R Devitt, M.R. Khan, J.P Mccaughan (1984), **The Solvency of General InsuranceCompanies,** Journal of the Institute of Actuaries, Vol 111, No 02, p 283

[4] Lu Xiong (2014), **StatisticalComputingSchemes for Proteomics Data Processing and InsuranceSolvencyModeling**, Doctoral thesis of Computational Science, Middle Tennessee State University, p p 57-58.

[5] سامي ميقاتي (1993)، خالد حوا، **الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية**، مجلة التأمين العربي، العدد 33، ص 64.

[6] Hans Ammeter (1967), **The Natural and MechanicalMethods of AssessingSolvencyReserves in Life Assurance,** Journal of the Institute of Actuaries, Vol 93, No 1, p 79.

[7] J.F. Byrnes (1986), **A survey of the relationshipbetween claims reserves and solvencymargins**, InsuranceMathematics and Economics, Vol 3, p 4.

[8]LodewijkEikenhout, Op,cit, p 05.

[9]عادل منير، أحمد سالم الزيات، جلال عبد الحليم حربي (1993)، **الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين**، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، السنة 13، العدد 19، ص 48.

[10] لفتاحة سعاد (2015)، **إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2 –دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف 1، ص 68.

[11]OlhaKozmenko, Victoria Roienko (2013), **Evaluation and use of indicators of insurancecompanies' investmentactivities**, Investment Management and Financial Innovations, Vol 10, Issue 3, p 98.

[12] National Association of InsuranceCommissioners (**NAIC**) **Financial AnalysisSolvency Tools (2015),** Financial AnalysisHandbook -2014 Annual / 2015 Quarterly-, United States of America, p 96.

[13] Roger Kaufmann, Andreas Gadmer, Ralf Klett (2001), **Introduction to Dynamic Financial Analysis,** Astin Bulletin, Vol 31, No 01, 2001, p 219.

[14] International Association of InsuranceSupervisors (IAIS) (2016), **Global InsuranceMarket Report 2015 (GIMAR)**, p 11.

[15] أسيل جميل قزعاط (2009)، **تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين –دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، ص 34.

[16]Heni Boubaker, Nadia Sghaier (2012), **How do The Interest Rate and The Inflation Rate Affect The Non-Life Insurance Premiums?,** Bulletin Français d'Actuariat, Vol 12, No 24, pp 87-111.

[17] Gregory K. Laing (2008), **ForeignCurrencyRisk Management in the General InsuranceIndustry in Australia: A Survey**, Journal of Economic and Social Policy, Vol 12, Issue 2, pp 1-2.

[18]Yueyun Chen, IskandarS.Hamwi, Tim Hudson (2001), **The Effect of CededReinsurance on Solvency of PrimaryInsurers**, Iaer, Vol 7, No 1, p 65.

[19]centralbank of ireland (2012), **Guidelines on the ReinsuranceCover of PrimaryInsurers& the Security of theirReinsurers**, p 04.

[20] عبد اللطيف عبود، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[21] David F. Babbel, Anthony M. Santomero (1998), **Risk Management by Insurers: An Analysis of the Process, financial institutions canter**, whartonschooluniversityofpennsylvania, p 12.

[22] رأفت أحمد علي ابراهيم (2002)، **رؤية مستقبلية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الأول، ص 542.

[23]Ran Bar-Niv (1983), **Insolvencyprediction for property-liabilityinsurers : new statisticalmeasures and the effects of alternative accounting practices**, Doctoral thesis of philosophy, the ohio state university, p 67.

[24] أصبحت 13 نسبة مالية وهذا حسب ما ورد في (NAIC, 2015)، للمزيد أنظر :

NAIC (2015), **InsuranceRegulatory Information System (IRIS) Ratios ManualProperty/Casualty, Life/Accident &Health, and Fraternal**, United States of America.

[25]Ran Bar-Niv, Op,cit, p 72.

[26] محمد المنصوري (1988)، **نظام الانذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين –نموذج كمي-**، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ص ص 230-231.

[27] Lu Xiong, Op,cit, p 58.

[28]InesHolzmuller (2009), **The United States RBC Standards, Solvency II and the SwissSolvency Test: A Comparative Assessment,** The Geneva Papers, Vol 34, p 08.

[29] ابراهيم أحمد النبى حمودة (1998)، **الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص 22. تاريخ الاطلاع : 2017/12/05 على الموقع الالكتروني :
http://documents.tips/documents/-55cf9cda550346d033ab495f.html

[30]James Howard Christopher Britten (2010), **Reconceptualising The capital Adequacy Requirement of Short-TermInsurance Companieswithin The Call Option Framework**, Master thesis of Commerce in Finance, University of the Witwatersrand, South Africa,p47.

[31]سعاد بوشلوش (2015)، **إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها –دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية-**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير –جامعة امحمد بوقرة بومرداس-، الجزائر، ص 41.

[32]ابراهيم أحمد النبى حمودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

[33] نفس المرجع، ص ص 29-30.

[34] Rapports Annuel, anneé 2015, **Direction des Assurances, Ministére De Finance**, SIGMA, no 03 (2016).

[35] مؤشرات التوازن المالي، تاريخ الاطلاع : 2017/12/08 على الموقع :
http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/NACER011/Indices.html (بتصرف)

[36] سليمة طبايبية (2011)، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية –دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 16، ص 81.

[37] حساني حسين، نور الحميدي (2012)، **استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية**، الملتقى الدولي السابع حول : الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير –تجارب الدول-، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 03-04 ديسمبر، ص 04.

[38] محمد المنصوري، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[39] يزيد تقرارت (2017)، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير BCR بولاية سطيف للفترات المالية 2011-2014**، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء الثاني، ص ص 129-130.

[40]المرجع نفسه، ص 130.

[41] بن مالك عمار (2011)، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء –دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة 2006-2010**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، ص 44.